

ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⵜ  
ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⵜ  
ⵎⴰⴽⵓⴷ



المملكة المغربية  
وزارة التربية الوطنية

تقرير نهائي حول  
مؤشرات العنف داخل المؤسسات التعليمية وفي محيطها  
من خلال المتابعة الصحفية للجراند الوطنية  
من 01 شتنبر 2012 إلى 30 يونيو 2013

من 01 شتنبر 2012 إلى 30 يونيو 2013

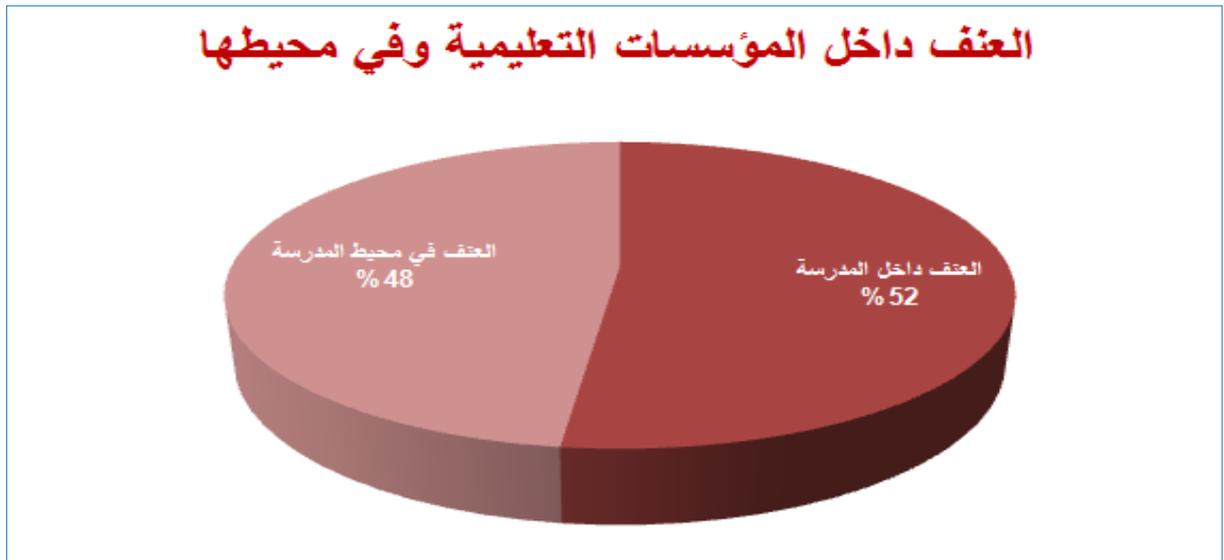
## تمهيد:

يشكل هذا التقرير تكملة وتوسيعاً لتقرير سابق كانت وزارة التربية الوطنية قد أنجزته، والذي تضمن تغطية للفترة الممتدة من شهر سبتمبر 2012 إلى غاية دجنبر 2013 حول ظاهرة العنف بالمؤسسات التعليمية وفي محيطها من خلال المتابعة للمقالات الصحفية الواردة في الجرائد الوطنية.

ويغطي هذا التقرير الذي يقدم صورة عن أصناف العنف ومسبباته معززة بأرقام وإحصائيات توضيحية، الفترة الممتدة من 1 سبتمبر 2012 إلى 30 يونيو 2013.

### 1. العنف داخل المؤسسات التعليمية وفي محيطها:

النسبة %	عدد الحالات	
%52	105	العنف داخل المدرسة
%48	98	العنف في محيط المدرسة
%100	203	المجموع



أشارت نسبة مهمة من المقالات الواردة في الصحف الوطنية في تقصيتها لعناصر الخبر وحيثياته، بشأن حالات العنف المسجلة بالمدارس، أن المحيط الخارجي المباشر للمؤسسات التعليمية، خاصة بالنسبة للإعداديات والثانويات، إن لم يكن هو المسرح الأول لأعمال العنف التي تحدث، فإنه على الأقل يشكل الفضاء الذي تتفاعل فيه معظم التوترات وترتفع درجة الاحتقان لئتم تصريفها بعد ذلك إلى داخل المؤسسة وإلى فصولها الدراسية.

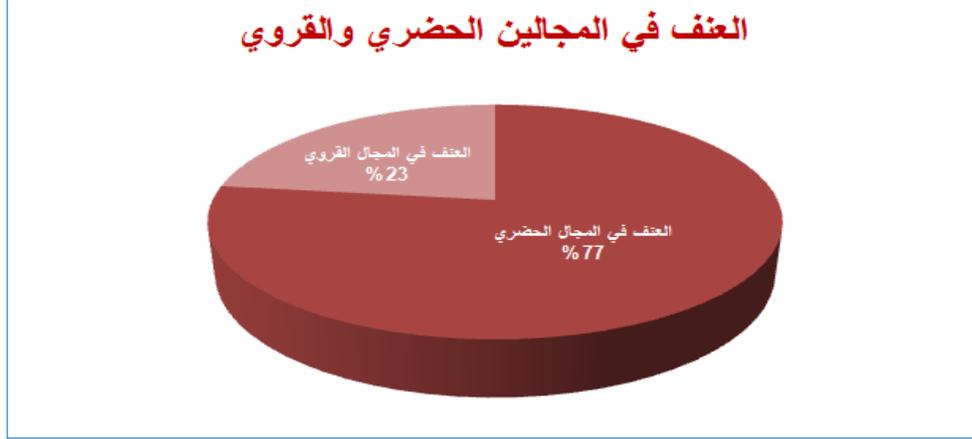
وأوعزت هذه المقالات ارتفاع حالات العنف المسجلة في هذا المحيط إلى تحوله إلى فضاء جاذب للدخلاء والغرباء ولكل أشكال الممارسات التي تعرقل وتشوش على العملية التربوية التعليمية.

وهكذا فإذا كان العنف المسجل داخل المدرسة مرتبطاً بأطراف منتمية أصلاً لهذا الفضاء، فإن الحالات التي تقع في المحيط الخارجي تأتي من فئات دخيلة مختلفة غير قابلة للتصنيف من حيث العمر ولا من حيث المستوى الثقافي ولا من حيث المستوى الاجتماعي، وهي ترتاد هذا الفضاء عموماً بناء على نوعية نوازعها الانحرافية التي تتراوح بين إدمان

وتجارة المخدرات واستغلال التلاميذ في ترويح العقاقير المهلوسة والسرقة والسلب بالقوة والتحرش الجنسي.. إلخ، وهي كلها ممارسات تقود أصحابها إلى اقتراف فعل العنف.

## 2. العنف في المجالين الحضري والقروي :

النسبة %	عدد الحالات	
%77	156	العنف في المجال الحضري
%23	47	العنف في المجال القروي
%100	203	المجموع

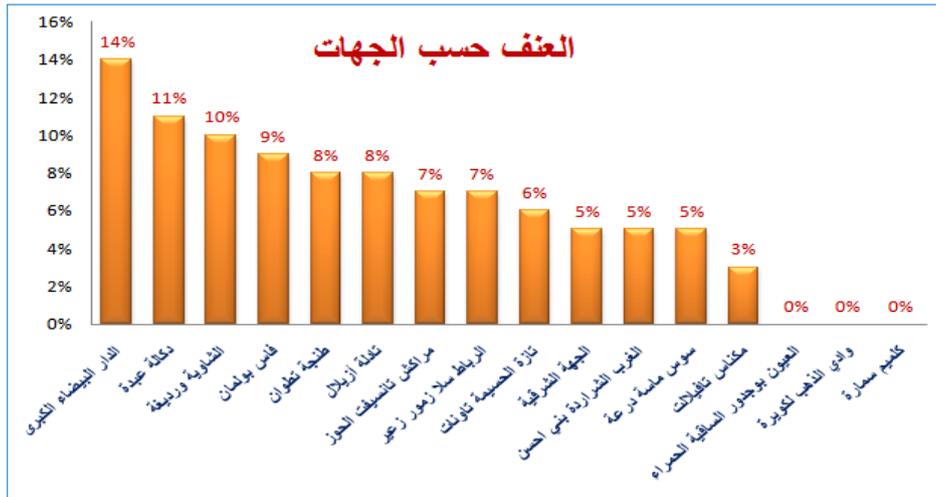


التفاوت الواضح إحصائياً في حالات العنف المسجلة بكل من المجالين الحضري والقروي، كما يبدو من الرسم البياني أعلاه، يوحي بأن العنف المدرسي حالة حضرية بامتياز، إلا أن هناك هامش ومجال للاستثناء تسعف به المقاربة التحليلية لمضمون الخبر وتفصيله حينما لا تقتصر هذه المقاربة على دلالة الأرقام وحدها في فهم أبعاد الظاهرة.

فحالات العنف المدرسي في المدن أكثر من حيث العدد، وذلك لدواعي مرتبطة بالبيئة الاجتماعية وبمحددات أخرى كالبنية الديموغرافية ودرجة كثافتها، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لكن حالات العنف المدرسي بالمجال القروي تهيمن عليها الحالات الأكثر خطورة، لذلك فالنتيجة في النهاية لها حدان، حد كمي تحتل فيه المدن الصدارة من حيث عدد حالات العنف ووتيرة تكرارها، وحد كيمي تتقدم فيه القرى والبوادي من حيث مستويات الخطورة لفعل العنف الذي يصل إلى حد الاختطاف والاعتصاب.

### 3. العنف حسب الجهات :

النسبة %	عدد الحالات	الأكاديمية
14%	29	الدار البيضاء الكبرى
11%	23	دكالة عبدة
10%	20	الشاوية وردبغة
9%	18	فاس بولمان
8%	16	طنجة تطوان
8%	16	تادلة ازيلال
7%	15	مراكش تانسيفت الحوز
7%	15	الرباط سلا زمور زعير
6%	12	تازة الحسيمة تاونات
5%	10	الجهة الشرقية
5%	10	الغرب الشراردة بني احسن
5%	10	سوس ماسة درعة
3%	07	مكناس تافيلالت
0%	01	العيون بوجدور الساقية الحمراء
0%	01	وادي الذهب لكويرة
0%	01	كلميم سمارة
100%	203	المجموع



عند مقارنة المؤشرات المحصل عليها بالنسبة لتوزيع حالات العنف حسب الجهات، بمؤشرات دراسة مماثلة أنجزت سابقا وغطت مدة ستة أشهر الأولى من السنة الدراسية الحالية (2012 - 2013)، تتبين لنا الملاحظات التالية.

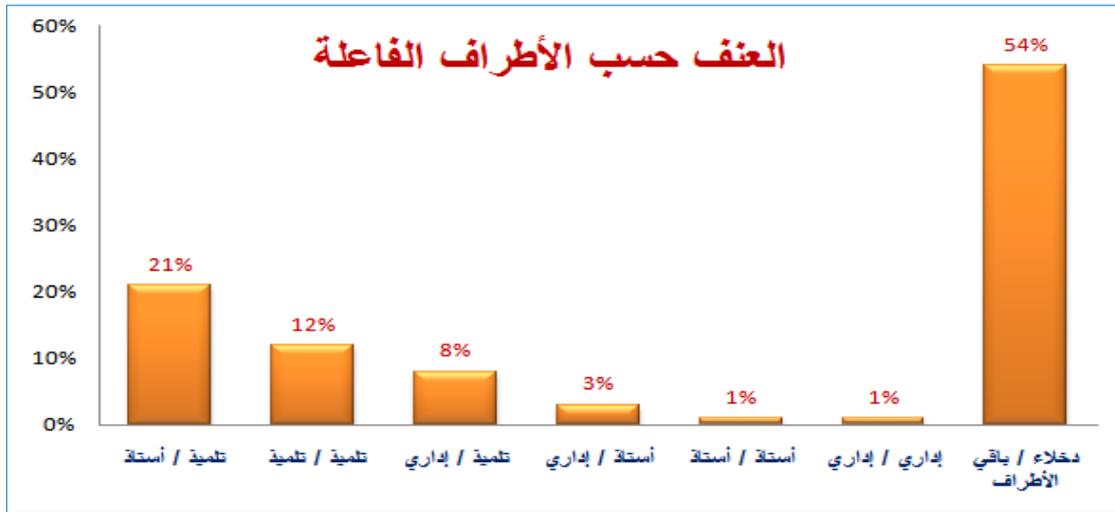
- أولا: الجهة التي جاءت في أعلى الترتيب بأكبر نسبة مسجلة من حالات العنف هي جهة الدار البيضاء الكبرى؛
- ثانيا: معظم الجهات الأخرى تقدمت أو تأخرت بدرجات قليلة باستثناء جهة دكالة عبدة التي عرفت ارتفاعا ملحوظا في حالات العنف المسجلة منذ شهر فبراير إلى الآن؛
- ثالثا: حفاظ الجهات التي سجلت في الدراسة السابقة أدنى حالات العنف، أي أقاليم الجنوب بجهاته الثلاث ، على موقعها في الترتيب، فضلا عن أنها لم تسجل أية حالة عنف إضافية خلال الأربعة أشهر الأخيرة من السنة الدراسية.

وبالتالي فالخلاصة التي يمكن أن نستنبطها من هاته المؤشرات هي أن خريطة العنف المدرسي بالمغرب مستقرة على نفس التوزيع الجهوي تقريبا، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار توضيح بعض العوامل التي يمكن أن تكون مؤثرة وفاعلة في هذا الاستقرار منها :

- الكثافة الديموغرافية للجهة والمستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان؛
- عدد المؤسسات التعليمية بكل جهة ونسبة الاكتظاظ داخل الفصول؛
- مستوى الأداء الأمني والتغطية الأمنية المتوفرة بالجهة؛
- اتساع أو ضيق شبكة المراسلين الصحفيين بكل جهة ومستوى التعاطي الإعلامي للصحيفة مع الشأن التربوي والتعليمي عموما.

#### 4. العنف حسب الأطراف الفاعلة :

النسبة %	عدد الحالات	
21%	42	تلميذ ↔ أستاذ
12%	25	تلميذ ↔ تلميذ
8%	17	تلميذ ↔ إداري
3%	07	أستاذ ↔ إداري
1%	01	أستاذ ↔ أستاذ
1%	01	إداري ↔ إداري
54%	110	دخلاء ↔ باقي الاطراف
100%	203	المجموع



بمقاربة العنف حسب الأطراف الفاعلة نقف على أربع نسب مرتفعة بشكل واضح هي :

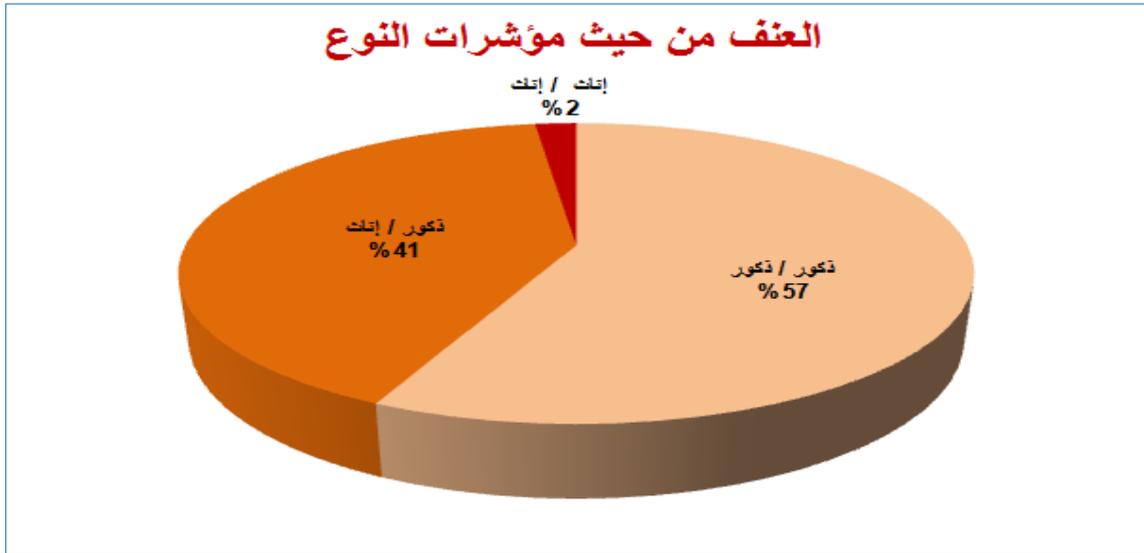
- هيمنة العنف الممارس من قبل العناصر الدخيلة على الفضاء المدرسي ضد المدرسة ومرافقها ومرتابديها، وهذا يحيل على ضعف أو غياب الأمن في محيط المؤسسات التعليمية مما يجعلها عرضة للاختراق، وعلى الموقع غير المناسب للمؤسسة التعليمية ضمن محيطها السكني، كما يحيل، من جهة أخرى، على تراجع المكانة الاعتبارية والقيمة الرمزية التي تحظى بها المدرسة في وجدان ووعي فئات المجتمع ؛
- ارتفاع حالات العنف المتبادل بين التلميذ والأستاذ، وهذا مؤشر على تسرب بعض عوامل الخلل إلى العلاقة التربوية السليمة المبنية على الاحترام والتقدير، وتحولها من علاقة تناغم وانسجام إلى علاقة توتر واحتكاك مستمر ؛

- ارتفاع حالات العنف المسجل بين التلاميذ، بعضهم ضد بعض، يجد تفسيره في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية، كما تفسره أسباب أخرى مستجدة كانتشار المخدرات والأسلحة البيضاء في الوسط المدرسي وتفشي ثقافة العنف الذي تروج له وسائل الإعلام الحديثة من قنوات فضائية وإنترنت ؛
- ارتفاع حالات العنف المتبادل بين التلاميذ والإداريين لنفس الأسباب.

مع ملاحظة الحضور القوي للتلميذ كطرف أساسي في معادلة العنف التي ينوس فيها بين المتهم بممارسة العنف وبين ضحية للعنف.

#### 5. العنف من حيث مؤشرات النوع :

النسبة %	عدد الحالات	
57%	116	ذكور ↔ ذكور
41%	83	ذكور ↔ إناث
02%	04	إناث ↔ إناث
100%	203	المجموع

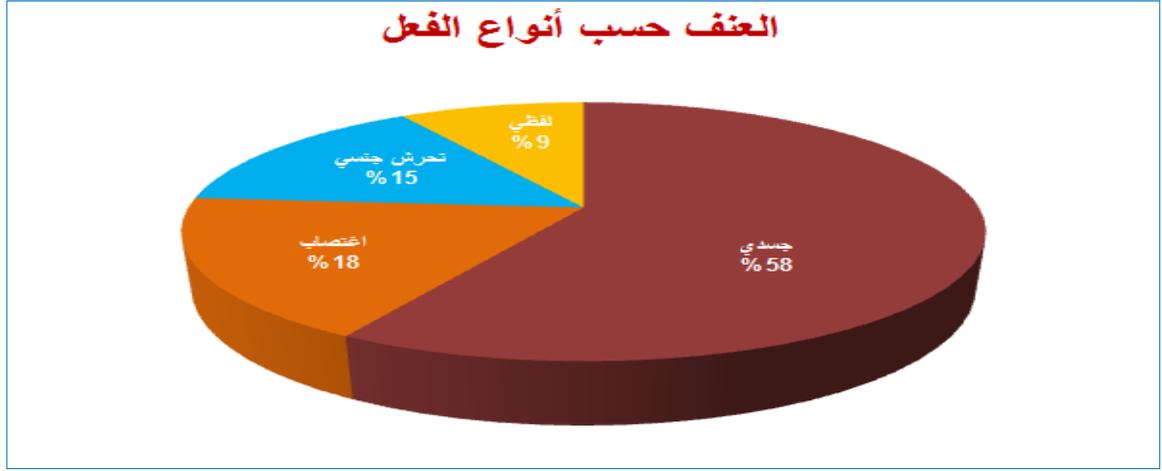


يلاحظ من خلال هذا المبيان أن عدد حالات العنف المرتكبة طيلة السنة الدراسية، في مختلف الجهات، من قبل الإناث ضد بعضهم البعض هو 04 حالات لا غير، وهو ما يمثل نسبة 02% من مجموع حالات العنف، التي تبدو نسبة قليلة، بينما وصل عدد هذه الحالات بين الذكور والإناث إلى 83 حالة، بنسبة 41%، كانت الإناث فيها ضحايا، فيما تصل النسبة إلى 57% بين الذكور بعضهم البعض.

وهذا التفاوت الواضح يعني أن العنف المدرسي من حيث المؤشرات المرتبطة بالنوع، يعتبر ظاهرة ذكورية بالمطلق وينسحب عليه ما ينسحب على العنف في المجتمع عموماً، بصرف النظر عن الفئة التي نتكلم عنها إن كانت فئة التلاميذ أو الأساتذة أو الإداريين أو الدخلاء.

## 6. العنف حسب أنواع الفعل :

النسبة %	عدد الحالات	
59%	119	جسدي
18%	35	اغتصاب
15%	31	تحرش جنسي
9%	18	لفظي
100%	203	المجموع



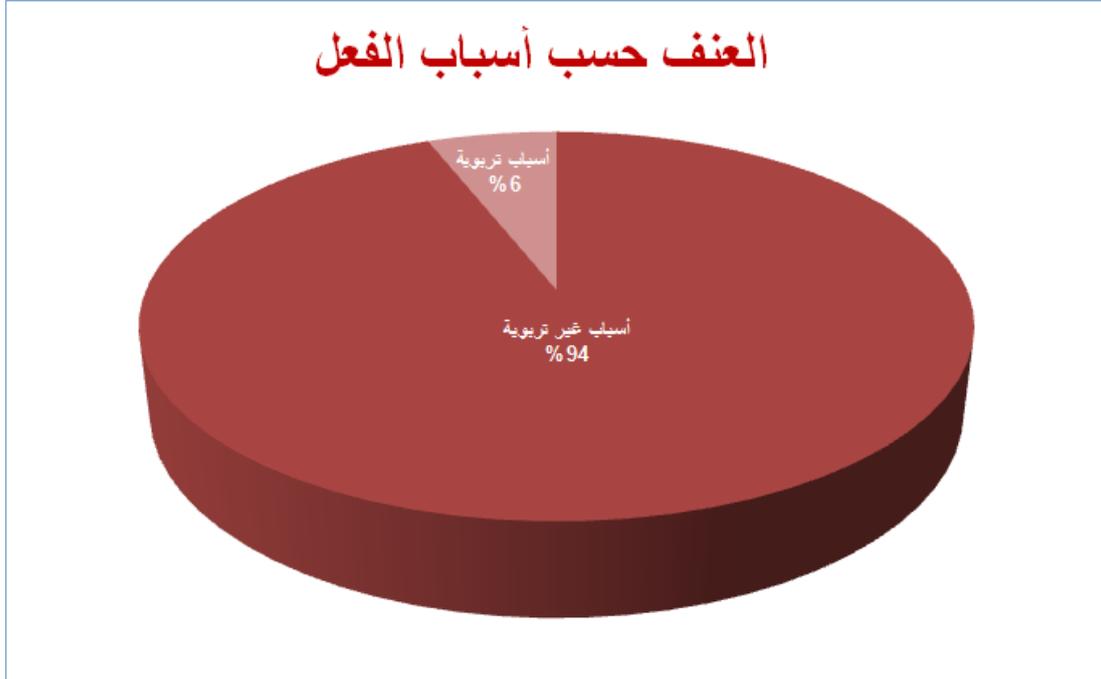
تصدر عن الأطراف الفاعلة للعنف في الوسط المدرسي أنواع لا حصر لها من الأفعال والسلوكيات التي تدخل في خانة العنف بما هو إلحاق متعمد للأذى النفسي أو الرمزي أو المادي بالآخر، وبما هو إيقاع مقصود للضرر عبر التخريب أو الإتلاف أو العبث بالمؤسسة التعليمية ومرافقها ومحتوياتها.

ويبرز سلم الترتيب المبني على التصنيف من حيث نوع الفعل العنفي المقترف تكرار حالات العنف الجسدي (القتل، الضرب، الجرح..)، بمعدل كبير يصل إلى (119) حالة خلال السنة الدراسية، مقارنة بأنواع أخرى كالاغتصاب (35) حالة، والتحرش الجنسي (31) حالة، والعنف اللفظي (18) حالة.

غير أنه تجدر الإشارة في هذا السياق، أن الفصل بين هاته الأنواع فصل إجرائي تقريظه، في مستوى أول، طبيعة المعالجة الصحفية عند تحرير الخبر، كما تقريظه، في مستوى ثان، منهجية التحليل والإحصاء حيث تحسب بعض الحالات التي تجمع أنواع مختلفة من العنف (تحرش، سب وقذف، ضرب)، على الفعل العنفي الأشد ضررا والأكثر خطورة بينها، وهذا ما يفسر ارتفاع حالات العنف الجسدي وحالات الاغتصاب مثلا في مقابل انخفاض حالات العنف اللفظي أو الرمزي على اعتبار أن هذين الأخيرين عادة ما يحضران ضمنا في جل الحالات التي تسجلها الصحافة بل أحيانا إن توقف العنف عند حد ما هو لفظي أو رمزي من كلمات نابية وألفاظ بذيئة وإيماءات مخلة بالحياء لا يستدعي الأمر الإشارة إلى الحادث في خبر صحفي لأن مثل هاته التجاوزات اللفظية هي من مفردات المشاحنات التي تشكل واقعا يوميا للتلاميذ ولفئة الشباب عموما.

## 7. العنف حسب أسباب الفعل :

النسبة %	عدد الحالات	
94%	191	اسباب غير تربوية
6%	12	اسباب تربوية
100%	203	<b>المجموع</b>



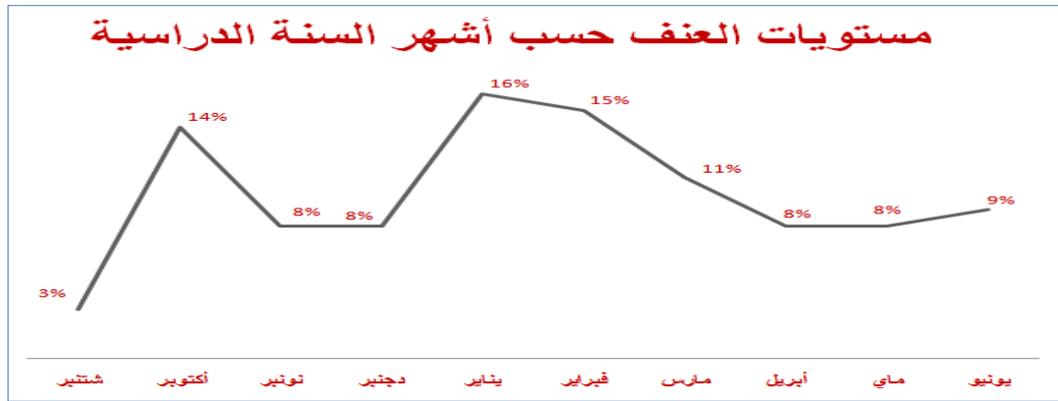
بما أن المحيط الخارجي للمؤسسات التعليمية هو الفضاء الذي يشهد أكبر نسبة لحالات العنف المسجلة، وأن الطرف الأكثر اقترافاً لفعل العنف داخل المؤسسة أو في محيطها هو الطرف الدخيل أو الغريب، فمن الطبيعي أن تأتي الأسباب غير التربوية على رأس الأسباب المؤدية إلى الفعل العنفي الذي قد يقع في هذا الفضاء.

لكن هيمنة حالات العنف التي تقف وراءها أسباب ودوافع غير تربوية داخل المؤسسات التعليمية وفصولها الدراسية وبين أطراف العملية التربوية الأساسيين، كما تنص على ذلك مضامين الأخبار والمقالات الصحفية، نابع من عاملين أساسيين:

- **أولاً:** الضغط القوي الذي يمارسه المحيط والسلوكات السلبية السائدة فيه على بيئة المدرسة وقيمها وأعرافها النبيلة؛
- **ثانياً:** قابلية الأطراف المنتمية لفضاء المدرسة أي التلميذ والأستاذ والإداري، للتحويل إلى ذوات حاملة وناقلة ومشبعة لتلك القيم والسلوكات في عقر المؤسسة وبين جدرانها. وتتبع هذه القابلية لدى التلميذ من عوامل مختلفة أبرزها الفشل الدراسي والإحباط وغياب الإحساس بجدوى التعليم وتراجع جاذبية المدرسة لديه وتقهر قيم الاحترام والتسامح والالتزام بالمسؤولية. أما لدى الأستاذ فتتبع من ضعف أدائه أمام التلاميذ ومن نقص في تكوينه الأساسي وفي معرفته الديداكتيكية، فضلاً عن مشاكله الاجتماعية والاقتصادية الخاصة التي يحملها معه إلى القسم. فيما تتبع تلك القابلية لدى أطر الإدارة من ضعف خبراتهم ومؤهلاتهم الإدارية وكفاءاتهم التدبيرية، في وسط تلاميذي ناشئ يفرض أسلوباً محدداً في التعامل و نمطاً خاصاً من العلاقات.

## 8. مستويات العنف حسب أشهر السنة الدراسية :

النسبة %	عدد الحالات	الشهر
3%	06	شنتبر
14%	29	أكتوبر
8%	16	نونبر
8%	17	دجنبر
16%	32	يناير
15%	30	فبراير
11%	23	مارس
8%	16	أبريل
8%	16	ماي
9%	18	يونيو
100%	203	المجموع



تتوزع الخريطة السنوية للزمن المدرسي إلى فترات عادية وفترات ذروة وفترات استثنائية تتخللها فترات عطل. وكأمثلة على ذلك يمكن اعتبار بداية السنة الدراسية فترة عادية تتميز بالهدوء والترقب ومحاولة الاكتشاف والتأقلم مع المناخ المدرسي الجديد، كما يمكن ملاحظة أن بعض الأشهر في منتصف السنة الدراسية تشكل فترة ذروة في الأداء التربوي والتعليمي التلميذ، بالإضافة إلى فترة الامتحانات وهي فترة استثنائية تشكل محطة للتقويم وتقديم الحصيلة النهائية وتحديد مصير التلاميذ.

من هذا المنطلق يمكن أن تكون هذه الفترات والمحطات محدّدات مساعدة على تفسير أي تصاعد فجائي أو تدريجي سريع أو بطيء لخط المبيان في شهر من شهور السنة الدراسية. إلا أنه في المقابل يصعب إيجاد تفسير بعوامل وقرائن قليلة ومضبوطة لكل انخفاض أو ارتفاع يمكن أن يحدث على امتداد أشهر السنة الدراسية في حالات العنف التي يتسبب فيها الدخلاء ويشكل محيط المدرسة فضاء لها، لأن هذا الفضاء مرتبط جدليا وموضوعيا بمحددات تنتمي إلى سياق خارج مدرسي يحتاج فهمه إلى دراسة ميدانية أكثر عمقا وشمولية.

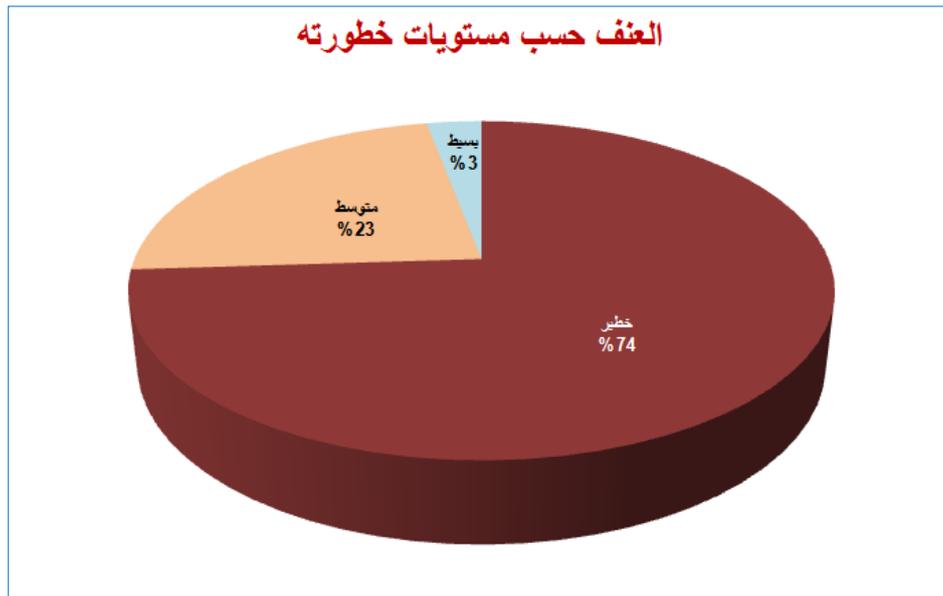
وعلى العموم يمكن أن ننهي من هذه المقاربة الإحصائية الكمية إلى النتائج والخلاصات التالية:

- أولا: حالات العنف المدرسي المسجلة خلال النصف الأول من السنة الدراسية أكثر عددا من تلك المسجلة خلال النصف الثاني؛

- **ثانياً:** النسبة المهيمنة لحالات العنف المرصودة تم تسجيلها خلال أشهر معينة هي: نونبر ودجنبر وأبريل وماي، ويمكن اعتبارها كمعدل أدنى إذا تجاهلنا شهر شتنبر لأسباب مرتبطة بالوتيرة البطيئة التي يعرفها عادة انطلاق الموسم الدراسي ؛
- **ثالثاً:** أعلى المستويات في حالات العنف رصدتها الصحف الوطنية خلال شهر يناير وكذا شهري أكتوبر وفبراير وهذان الشهران الأخيران تليها مباشرة بتراجع معبر لعدد حالات العنف المسجلة.

### 9. العنف حسب مستويات خطورته :

النسبة العامة %	النسبة الخاصة %	عدد الحالات		
%74	%27	68	ضرب	خطير
	%20	51	جرح	
	%14	35	اغتصاب	
	%06	16	اختطاف	
	%04	11	قتل	
	%03	07	انتحار	
%23	%11	28	سرقة	متوسط
	%07	18	تهديد	
	%05	13	تخريب	
%03	%02	05	احتكاك	بسيط
	%01	03	شغب	



لفترة من الزمن ظل الحديث عن العنف في الوسط المدرسي بالمغرب يعني الحالات التي تقترن بالتعنيف الذي يمارسه بعض المدرسين في حق تلاميذهم بدواعي تربوية وتعليمية. ورغم أن هذا النوع من العنف مرفوض تربوياً وتم منعه رسمياً إلا أنه ظل موجوداً بنسبة معينة وظل يحدث بين الفينة والأخرى دون أن يثير انتباه الصحافة المكتوبة إلا لماماً.

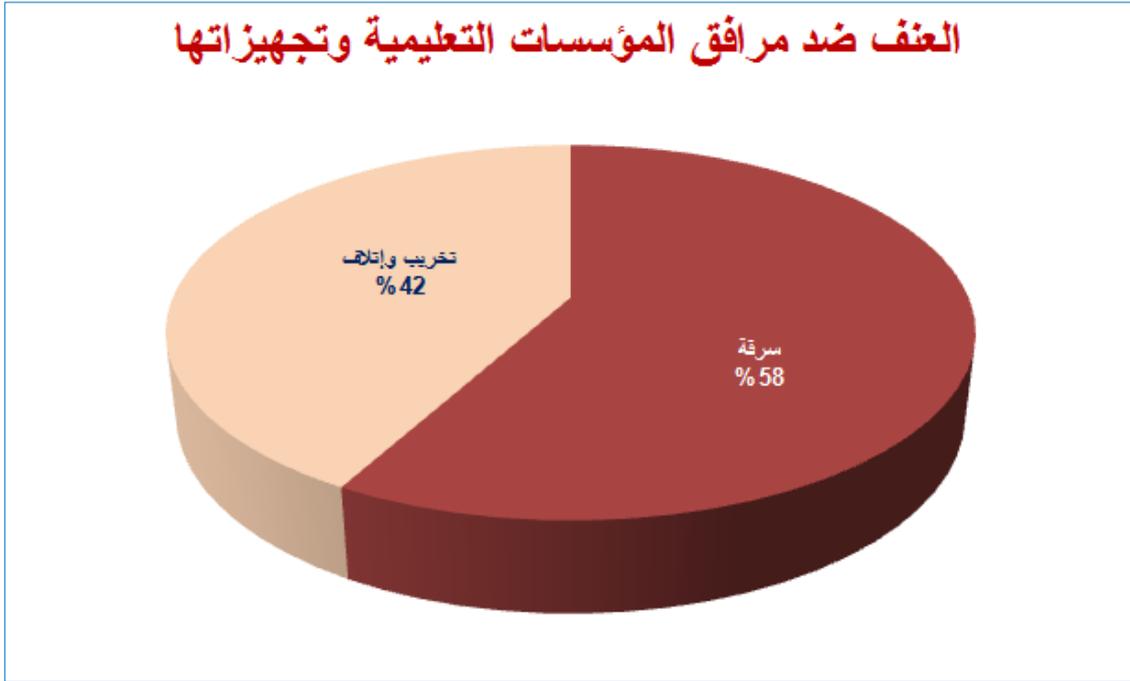
كما اقترن العنف أيضاً، من جانب آخر، بالشغب والاحتكاك والمشاجرات البسيطة والملاسات اللفظية النابية والإيماءات البذيئة والإيحاءات الجنسية التي تصدر عن التلاميذ

تجاه بعضهم البعض، وهذا الواقع ليس حكرا على المدرسة المغربية بل هو موجود في مختلف البلدان والثقافات.

لكن المنحى التصاعدي الذي اتخذته الموضوع في السنوات الأخيرة رفع من مستوى درجة الخطورة في أشكال وطرق وأدوات العنف الممارس. وهكذا نجد مثلا في الحالات التي تم رصدها من قبل الصحف المكتوبة أن نسبة 23%، من حالات العنف تتجاوز الحالات البسيطة إلى المتوسطة الخطورة، وتتوزع بين أعمال السرقة والتخريب والتهديد. بينما النصيب الأكبر ويصل إلى 74%، من حالات العنف هو للحالات الخطيرة جدا والتي تتراوح بين الضرب والجرح والاختطاف والاعتصاب والقتل، وقد انضافت إليها في الشهر الأخير من السنة الدراسية وبالتزامن مع امتحانات البكالوريا حالات انتحار مفاجئة، إن تأكدت كلها أو بعضها، فقد تشكل مؤشرا آخر على المنحى الذي تسير إليه ظاهرة العنف بالوسط المدرسي وهو منحى مقلق في جميع الأحوال.

### 10. العنف ضد مرافق المؤسسات التعليمية وتجهيزاتها :

النسبة %	عدد الحالات	
58%	28	سرقة
42%	13	تخريب وإتلاف
100%	41	المجموع



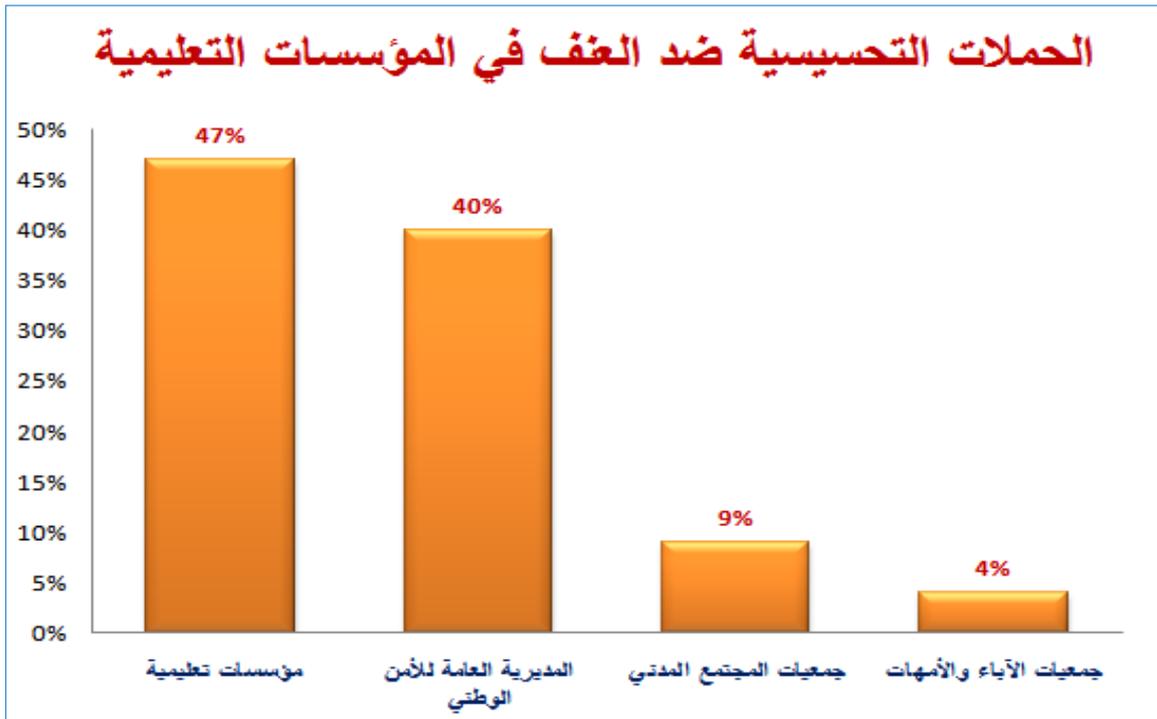
تعاني المؤسسات التعليمية بدورها ، كبنيات وفضاءات خضراء ومرافق وساحات، من أفعال عنف تمارس عليها من قبل التلاميذ في ما هو معتاد من تكسير وتحطيم وكتابة عبارات بذيئة على الجدران الداخلية والخارجية وعلى الطاولات. لكن مثل هذه الأفعال العنيفة تقترب أثناء حصص الدرس أو في فترات الاستراحة بينما المقصود من أعمال التخريب والإتلاف التي ترصدها الصحف الوطنية، والتي وصلت هذه السنة إلى (13) حالة، أفعالا أخرى تقترب بسبب بواعث عدائية ضد ما ترمز إليه المدرسة من معاني أو بواعث

انتقامية من الأشخاص الذين ينتمون إليها أو يقومون بإدارتها وتسييرها، وتكون هذه الأفعال إما فردية أو جماعية، وعادة ما تقترب في أيام العطل أو في جنح الظلام، نظرا لغياب الحراسة والأمن اللازمين.

أما الوجه الآخر للعنف الممارس ضد المدرسة كمؤسسة وطنية وكملك عمومي فهو تكرار حالات السرقة حيث سجلت الصحافة الوطنية وقوع (28) حالة، وقد استهدفت بالخصوص الأدوات والتجهيزات البيداغوجية والمعلوماتية التي تتوفر عليها المؤسسات التعليمية.

### 11. الحملات التحسيسية ضد العنف في المؤسسات التعليمية :

النسبة %	عدد الحملات	الجهة المنظمة
47%	80	مؤسسات تعليمية
40%	69	المديرية العامة للأمن الوطني
09%	16	جمعيات المجتمع المدني
04%	07	جمعيات الآباء والأمهات
100%	172	المجموع



كان من الطبيعي، طالما أن موضوع العنف في المدرسة وفي محيطها، موضوع مركب وأبعاده وتمظهراته كثيرة التعقيد، وطالما أن رد الفعل العلاجي يستوجب حولا وتدابير وإجراءات عميقة ومستمرة على المدى الطويل، أن يكون هناك على الأقل رد فعل وقائي من خلال حملات توعوية وتحسيسية، وهذا ما حصل بعد أن بدأت أجراس الإنذار تدق في كل مكان ومن أكثر من جهة.

وقد تعاملت الصحف الوطنية مع هذه الحملات بنفس الحجم من الاهتمام والمتابعة والرصد الذي أولته لموضوع العنف بالمدارس، حيث قامت بتتبع ونشر الأخبار المتعلقة بالحملات التحسيسية التي تم تنظيمها في المؤسسات التعليمية بشكل منفرد أحيانا أو بشراكة وتعاون مع جهات وشركاء آخرين. بحيث بينت النتائج أن الشريك الأكثر تجاوبا وانخراطا في هذه العمليات التحسيسية إلى جانب المؤسسات التعليمية، كان هو المديرية العامة للأمن الوطني، في مقابل تدخلات محدودة لبعض جمعيات المجتمع المدني، بينما اتضح، من جانب آخر، هناك عزوف أو تقصير لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ.